الأنباء
الاربعاء 7 يناير 2015

أكد عقب اجتماع لجنة الأولويات أمس أنه تم الاتفاق مع الحكومة على مجموعة تشريعات وصلت تقاريرها النهائية إلى الأمانة العامة

الزلزلة: قوانين الحج والعمرة وجمع السلاح ومرسوم الرياضة في الجلسة القادمة
العمير: حريصون على إبعاد المواطن عن تداعيات إلغاء الدعم عن الديزل

د. علي العمير وهند الصبيح خلال اجتماع لجنة الاولويات

كامل العوضي وعبدالله التميمي ود. يوسف الزلزلة خلال اجتماع اللجنة

اجتمعت لجنة الاولويات البرلمانية أمس «الثلاثاء» بحضور وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح لمناقشة اولويات المجلس والتي ستدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

واكد رئيس لجنة الاولويات د.يوسف الزلزلة انه تم الاتفاق مع الجانب الحكومي على مجموعة من التشريعات التي وصلت تقاريرها النهائية الى الامانة العامة.

وقال الزلزلة في تصريحه للصحافيين انه سيتم التصويت على قانون الحج والعمرة في مداولته الثانية بالاضافة الى قانون النقل ومناقشة قانون جمع السلاح وذلك بعد ان انهت لجنة الداخلية والدفاع تقريرها بهذا الشأن.

واضاف انه سيتم ايضا مناقشة القانون الخاص بالطفل بعد انتهاء لجنة المرأة والاسرة من تقريرها ومناقشة التعديل على «مرسوم الرياضة».

وتابع انه تم ايضا الاتفاق على ادراج اقتراح النائب عدنان عبدالصمد بانشاء شركة مواشي ثانية على ان تكون من ضمن الاولويات.

وبين الزلزلة انه تم الاتفاق على ان تتضمن جميع التقارير الصادرة من اللجنة رأي الحكومة لتبيان وجهة نظرها حتى نتجنب اي تحفظ حكومي على هذه التقارير.

من جانبه، اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير النفط د. علي العمير ان اجتماع لجنة تحديد الاولويات البرلمانية أمس تركز على ما انتهت عليه اللجان من تقارير حيث تمت مناقشة المشاريع والاقتراحات بقوانين التي سيتم طرحها في الجلسات المقبلة.

واضاف انه تم الاتفاق على ادراج المداولة الثانية لكل من قوانين الحج والعمرة والنقل وكذلك ادراج القوانين الجديدة وتتضمن مرسوم الهيئات الرياضية وزيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية العربية وقانون جمع السلاح.

وواوضح د. العمير ان الحكومة عازمة ان كل جلسة تدخلها تكون تقارير اللجان البرلمانية لمشاريع القوانين تتضمن رأيها حتى لا يكون هناك خلاف داخل الجلسات.

وعلى صعيد إلغاء الدعم عن بعض المشتقات النفطية وما صاحبه من ردة فعل قوية قال د. علي العمير ان الحكومة حرصت على اتخاذ كل ما من شأنه إبعاد أي انعكاس على المواطن بالنسبة لقرار إلغاء الدعم عن الديزل والكيروسين، وافاد بأن القرار تضمن اعفاء الشركات والمصانع من إلغاء الدعم مشيرا الى ان هناك بعضا من اصحاب الشركات لم يتواصلوا مع لجنة الدعومات والجهات المسؤولة بالدولة لاجل ان يبقى الدعم لشركاتهم ومصانعهم.

وقال د. العمير ان الحكومة تركت فرصة كافية حيث صدر قرار إلغاء الدعم في 15 اكتوبر 2014 وطبق في 1 يناير 2015 حتى يكون هناك تواصل من قبل اصحاب المصانع والشركات وان من تواصل مع لجنة الدعومات من اتحاد الصيادين وغيرها تم تذليل كل العقبات لها.

وافاد بأن مؤسسة البترول طالبت من الصناعيين بتقديم مستنداتهم الخاصة بما يحتاجونه من استهلاك للديزل وتم استثناء بعض الشروط خاصة زيارة المنشآت لمحاولة حسم ما يحتاجونه من دعم نظرا لاهمية الصناعة والحفاظ عليها.

واضاف د. العمير ان هناك اكثر من 200 مليون دينار تذهب للدعومات وللاسف البعض يستغلها في تهريب الديزل وخلافه، مشددا على ضرورة توقف ذلك الامر دون المساس بالمواطنين او المصانع والشركات.

وحول الملاحظات المتعلقة بالحيازات الزراعية قال د. العمير ان كل اسئلة النواب المتعلقة بهذا الامر تم الرد عليها بشفافية، وجميع الملاحظات النيابية لها كل احترام وتقدير، مؤكدا ان ما يدور في لجنة التحقيق البرلمانية في هذا الخصوص هو جل اهتمامه، مشيرا الى ان مداولات لجان التحقيق سرية ولا يستطيع التعليق على ما يدور فيها، وتابع ان السلطة التشريعة سلطة رقابية على اعمال الحكومة ولها كل الاحترام التقدير وتوفير كل المعلومات التي تساعدها في اداء عملها.

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لمعهد الكويت للأبحاث العلمية
عبدالصمد: قصور في التعامل مع الأجهزة العلمية وصرف وزيادة رواتب للموظفين دون الرجوع لديوان الخدمة

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب لمناقشة الحساب الختامي لمعهد الكويت للابحاث العلمية عن السنة المالية 2014/2013، وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:

بلغت المصروفات الفعلية للمعهد ما جملته 66,580,852 دينارا وبوفر قدره 32٪ عن الاعتمادات المقدرة للسنة المالية 2014/2013، كما ان الايرادات الفعلية للادارة قد زادت بنسبة 11٪ عما هو مقدر لتبلغ جملتها 8,565,177 دينارا.

وناقشت اللجنة ملاحظة ديوان المحاسبة حول عدم مراعاة المعهد للدقة لدى اعداد تقديرات بعض بنود الميزانية وهو ما ترتب عليه وجود انحرافات كبيرة عما هو مقدر لها بقانون ربط الميزانية مما يشير الى عدم اجراء دراسات فنية ومالية ملائمة وكافية قبل تقدير هذه المصروفات وهذا ما يفقد اهمية الميزانية كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الاداء، وخاصة فيما يتعلق بـ:

● بند (تصميم وانشاء المدينة التقنية لابحاث وخدمات تكنولوجيا البترول والبتروكيماويات) بلغ نسبة الوفر فيه 100٪.

وقد اكدت اللجنة على وزارة المالية مرارا وتكرارا حول اهمية تحري الدقة عند تقدير ميزانية الجهات الحكومية حتى لا تحدث هذه الانحرافات والوفورات الكبيرة في الميزانية، وهذه الملاحظة هي ظاهرة عامة في الميزانية الحكومية، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات وهو امر حيوي بالنسبة للتنمية.

اما فيما يخص الزيادة في ايرادات المعهد فقد تبين ان هذه الزيادة ناتجة عن التسويات القيدية مما يجعلها ايرادات غير نقدية، رغم ان اللجنة قد اوصت في تقاريرها سابقا بضرورة قيام المعهد بزيادة ايراداته لتتناسب مع مصروفاته المتنامية سنويا، خاصة وانه مصنف على انه ميزانية مستقلة.

عدنان عبدالصمد

اللجنة لاحظت اعتماد صرف مكافأة أعمال ممتازة من المدير العام للمعهد وليس من مجلس الأمناء بالمخالفة للقانون

إبرام المعهد لعقد استشاري مع أحد الكويتيين المتقاعدين المستحقين لمعاش التقاعد دون عرض عقده على مجلس الخدمة المدنية وبالمخالفة لقرار مجلس الوزراء

كما تبين للجنة وجود قصور في آلية التعامل مع الاجهزة العلمية المشتراة، حيث ان هناك اختلافا في بيانات الاجهزة المسجلة وعدد من الاجهزة العلمية المفقودة وقيام المعهد بالشراء العشوائي للاجهزة دون تخطيط مسبق وهو ما ادى الى تحميل ميزانية المعهد بمبالغ قيمتها 1,506,483 دينارا، وهو ما يدل على قصور في متابعة وادارة الاجهزة، وقد طلبت اللجنة فتح لجنة تحقيق في هذه الملاحظة وموافاتها بنتيجة التحقيق خلال اسبوعين.

كما لاحظت اللجنة ان مجلس الامناء للمعهد لا يلتزم بعدد الاجتماعات المقررة قانونا في كل سنة والمقدرة بـ(4) اجتماعات على الاقل، وان ميزانية المعهد وحسابها الختامي وتقرير مراقب الحسابات الخارجي للمعهد تعتمد بالتمرير، ومن ابرز تلك الملاحظات:

1ـ اعتماد صرف مكافأة اعمال ممتازة من المدير العام للمعهد وليس من مجلس الامناء بالمخالفة للقانون.

2ـ قيام المدير العام باعتماد كشوف الوصف الوظيفي بدلا من مجلس الامناء بالمخالفة للقانون.

هذا وستطلب اللجنة رسميا كشفا باجتماعات مجلس الامناء لاخر 10 سنوات وبيانا بمحاضر اجتماعاته والقرارات الصادرة منه والمكافآت المصروفة له، وكما ان اللجنة بصدد التقدم بتكليف ديوان المحاسبة لدراسة جميع مجالس الادارات في الدولة وتقييم اداءها وما يصرف لها من مكافأت، حيث ان بعض اعضاء مجالس الادارات غير متفرغ لها.

اما فيما يخص شؤون التوظف فقد تبين للجنة ان المعهد يقوم بالصرف دون اخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية وبالمخالفة للمراقب المالي كذلك، ومن ابرز تلك الملاحظات:

1ـ اقرار وصرف قيم ايجارية لميزة السكن المنوحة لبعض الموظفين وزيادتها دون اعتمادها من مجلس الخدمة المدنية بالمخالفة للقانون.

2ـ استحداث مكافأة للموظفين غير واردة في جدول رواتب وميزانية المعهد بالمخالفة للقانون وبقيمة 243,071 دينارا.

3ـ قيام مدير عام المعهد باعتماد وزيادة رواتب الموظفين غير الكويتيين المعينين على بند العقود بدلا من مجلس الخدمة المدنية بالمخالفة للقانون.

4ـ صرف مبلغ 118,280 دينارا مكافأة اعمال ممتازة لبعض موظفي المعهد دون اخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية بالمخالفة للتحفظ الوارد في ميزانية المعهد عند اقرارها من مجلس الامة علما بأن التحفظ الوارد في الميزانية يعتبر جزءا من القانون.

5ـ ابرام المعهد لعقد استشاري مع احد الكويتيين المتقاعدين المستحقين لمعاش التقاعد دون عرض عقده على مجلس الخدمة المدنية وبالمخالفة لقرار مجلس الوزراء المنظم لهذه الامور وهو ما ترتب عليه صرف مبالغ دون وجه حق بلغ ما امكن حصره منها 15 الف دينار، علما بأن مكافأته الشهرية بلغت 4000 دينار.

كما تبين للجنة من خلال المناقشة ان المعهد قام بتعيين بعض الموظفين بناء على الاعلان الالكتروني للموقع الرسمي للمعهد فقط دون وجود اعلان رسمي في الجريدة الرسمية للدولة والصحف اليومية وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص، وقد شددت اللجنة على ضرورة الالتزام بالاعلان عند قبول طلبات التوظيف.

هذا وقد ناقشت اللجنة المآخذ التي شابت دليل السياسات والاجراءات التشغيلية وقواعد شؤون الموظفين حيث تبين للجنة ان نظام الترقيات وخاصة ترقيات الاكاديميين غير واضحة ودقيقة في دليل سياسات المعهد، وقد طالبت اللجنة بتلافي هذه الملاحظة.

عبد الصمد يشكر أعضاء اللجنة للأخذ بتعديلاته على القانون
«التشريعية» تنجز قانون حملات الحج والعمرة

صالح عاشور ومبارك الحريص ود. عبدالحميد دشتي خلال اجتماع اللجنة

كشف مقرر لجنة الشؤون التشريعية د.عبدالحميد دشتي عن انتهاء اللجنة من قانون حملات الحج والعمرة، مؤكدا أنه تمت مناقشة جميع تفاصيل مشروع القانون تمهيدا للتصويت عليه في المداولة الثانية وأصبح الآن مشروع القانون جاهزا بصيغته النهائية.

وقال دشتي في تصريح للصحافيين إنه سيتم التصويت على القانون في «التشريعية» الأحد المقبل، موضحا أنه تم استدعاء النواب الذين قدموا تعديلات على المشروع بعد إقراره في المداولة الأولى.

وأكد دشتي أن المشروع بصيغته الجديدة لا تباين بشأنه، لافتا الى أن قانون محكمة الأسرة الذي كان مقررا مناقشته أمس أجل لاجتماع الأحد، إذ سيتم الاطلاع والتصويت عليه.

من جانبه أعرب النائب عدنان عبدالصمد عن شكره لأعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية لأخذهم بالتعديلات التي تقدم بها وعدد من النواب على مشروع قانون تنظيم حملات الحج والعمرة.

وقال عبدالصمد في تصريح صحافي يوم امس «نشكر الاخوة باللجنة التشريعية الأخذ في أغلب تعديلاتنا على مشروع قانون تنظيم حملات الحج والعمر ومن أهم هذه التعديلات التفرقة بين حملات الحج والعمرة الهادفة للربحية وحملات الحج والعمر الشخصية والعائلية وكذلك التدرج في تطبيق العقوبات على الحملات المخالفة».

وأوضح عبدالصمد ان مشروع القانون الحكومي يجيز سحب الرخصة نهائيا عند وقوع أي مخالفة جسيمة دون تدرج، مبينا ان التعديل الذي تقدموا به يرمي الى التدرج بالعقوبة دون اللجوء للسحب مباشرة، وذلك من خلال إنذار أصحاب الحملة ومن ثم تسييل الضمان المالي للحملة أو سحب الرخصة لمدة ثلاث سنوات ومن ثم السحب الدائم.

وتابع عبدالصمد ان من ضمن التعديلات أن يتم تمثيل أصحاب الحملات بشخصين في عضوية اللجنة العليا لتنظيم حملات الحج والعمرة، وألا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة الإجمالي 11 عضوا بالإضافة الى 2 من أصحاب الحملات وتحت رئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وأضاف عبدالصمد أن التعديلات شملت أيضا تحديد مصير أموال تسييل ضمان الحملات المخالفة بحيث تؤول إلى خزينة الدولة وليس إلى اللجنة العليا أو إلى وزارة الأوقاف، خاصة أن قواعد إعداد الميزانية ترجع أصل مصير أموال أي مخالفات إلي خزينة الدولة وليس للجهة المحصلة للمخالفة.

الكندري للعمير: ما إجراءاتكم تجاه مطالبات المقاولين بتخفيف الخصومات والغرامات المالية لصالح «نفط الكويت»؟

فيصل الكندري

وجه النائب فيصل الكندري سؤالا الى وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير بشأن مطالبات المقاولين والتي تقدم لشركة نفط الكويت لإسقاط او تخفيض الخصومات والغرامات المالية التي فرضت عليهم بحسب بنود العقد، مطالبا إفادته بالتالي:

1 ـ تزويدنا بجميع مطالبات المقاولين لطلب إسقاط او تخفيف الخصومات والغرامات المالية والتي تقدموا بها لشركة نفط الكويت منذ عام 2007 وحتى تاريخه؟

2 ـ ما الاجراءات التي اتخذتها شركة نفط الكويت في خصوص كل منها؟

3 ـ هل تم تطبيق قواعد واحكام لائحة السلطات التنفيذية في خصوص كل مطالبة وفي حال عدم تطبيقها لاي من المطالبات برجاء ذكر الاسباب؟

4 ـ تزويدنا بلائحة السلطات التنفيذية والمعتمدة لشركة نفط الكويت.

5 ـ تزويدنا بنسخ من جميع مطالبات المقاولين من شركة نفط الكويت منذ عام 2007 وحتى تاريخه.

6 ـ تحديد المخالفات والتجاوزات لكل مقاول والتي على ضوئها ترتبت بحقه غرامات مالية.

7 ـ هل تمت مخاطبة المقاولين او الشركات التي تأخرت في تنفيذ العقود المبرمة مع شركة نفط الكويت لانجاز العمل وتصحيح وضعهم حسب بنود العقد، مع تزويدي بهذه المخاطبات وردود المقاولين عليها.